في نفسها صحيحة واجيب بانه لا نزاع في ان صحة الاتصاف غير صحة وجود الصفة
لكن صحة الاتصاف بها متوقفة على صحة وجود الصفة لان صحة وجود الاتصاف
متوقفة على تحققها وتحققها متوقفة على صحة وجودها ولقائل ان يقول ان صحة
الاتصاف بها غير متوقفة على صحة وجودها فان صحة وجود المقدور عن القادر
لا يتوقف الا على صحة وجود مقدورة لذاته فان امتنع وجود مقدورة لذاته
لعايق او نعوات شرط لم يضر ذلك في صحة الصدور عنه الرابع ان المقتضي
للصفة الحادثة ان كان ذاته تع او شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح احد الجانبين
بلا مرجح لان نسبة الذات ولوازمه الى حدوث الحادث في ذلك الوقت او قبله
على السواء فكما جاز حدوث الحادث في ذلك الوقت جاز حدوثه قبله فحدوثه
في ذلك الوقت ترجيح لاحد الجايزين بلا مرجح وان كان المقتضي للصفة الحادثة وصفا
اخر محدثا فننقل الكلام في مقتضي ذلك الوصف الحادث فيلزم التسلسل وان كان
المقتضي للصفة الحادثة شيئا غير ذاته وغير شيء من لوازمه وغير وصف اخر
محدث كان الواجب مفتقرا في صفة الحادثة الى سبب منفصل وكل واحد من
هذه الاقسام محال والمص اعترض على كل واحد من الوجوه الاربعة اما على
الاول فبان يقال انه تع لا ينفعل عن غيره ولكن لا يلزم من عدم انفعاله تع
عن الغير ان لا يجوز تغير صفاته فانه يجوز ان يقتضي ذاته صفات متعاقبة
كل واحدة منها مشروطة بانقراض الاخرى فلا ينفعل عن غيره بل ينفعل

عن ذاته

عن ذاته فان المقتضي لحدوث صفة بعد انقراض الاخرى ذاته وامتناع الانفعال
عن ذاته على هذا الوجه واما على الثاني فبان يقال مع لكم كل ما يصح اتصافه
به تع فهو صفة كمال مسلم ونمنع انه لو خلا عنها كان ناقصا فانه انما يكون الخلو عنها
نقصا اذا لم يكن للصفة الزايلة خلف واما اذا كان خلف لها فلا يلزم النقص
فانه يجوز ان يقتضي ذاته تع صفات متعاقبة كل واحد منها مختصة بان وقت
لتعلق الارادة بها في ذلك الوقت والان وخلف لما زال فيكون الكمال مطردا
ومحفوظا في ضمن تلك الصفات المتعاقبة لا يقال ان كل واحدة من تلك الصفات
المتعاقبة يجب ان يكون صفة كمال فبعد زوال الصفة السابقة يلزم النقص
لخلوه تع عن صفة الكمال لانا نقول يجوز ان يكون كون الصفة صفة كمال
مشروطا بحضور ذلك الوقت الذي اختص بها فلا يلزم ان يكون خلو الذات
عن تلك الصفة عند انقضاء وقتها نقصا وان حصل ان كل واحدة من الصفات
المتعاقبة انما هي كمال عند وقتها المختص بها ولا تكون كمالا عند انقضاء وقتها
بل الكمال هو الصفة التي هي بعدها وهو متصف بها واما على الثالث فبان يقال
الملازمة ممنوعة لانا لا نم انه لو صح اتصافه تع بمحدث لصح اتصافه به ازلا فان
امكان الاتصاف بالصفة المحدثة لما توقف على امكان الصفة المحدثة لم يكن
امكان الاتصاف بالصفة المحدثة قبل امكان الصفة المحدثة ضرورة امتناع
الموقوف قبل الموقوف عليه وامكان الصفة المحدثة لم يتحقق في الازل لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)